الأمم المتحدة
A/HRC/56/11/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ماليزيا

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات، والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- درست ماليزيا التوصيات الـ 348 بعناية وقررت قبول 182 توصية بالكامل و41 توصية جزئياً، وأحاطت علماً بـ 125 توصية.

2- وتشير التوصيات التي تقبلها ماليزيا بالكامل إلى دعم ماليزيا لروح ومبادئ تلك التوصيات. وقد نُفذت هذه التوصيات أو يجري تنفيذها حالياً أو سيتم تنفيذها خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل.

3- وتشير التوصيات التي تقبلها ماليزيا جزئياً إلى أن كل توصية من التوصيات تحتوي على عدة إجراءات موصى بها لا يمكن لماليزيا أن تؤيد منها سوى إجراء أو أكثر من الإجراءات الموصى بها وليس التوصية بأكملها. ويرجع ذلك إلى الأساس المنطقي التالي:

(أ) تتخذ ماليزيا خطوات نحو تحقيق أهداف التوصيات ولكنها لا توافق على الإجراءات المحددة أو الصياغة المستخدمة في التوصيات؛

(ب) تؤيد ماليزيا روح ومبدأ (مبادئ) التوصيات ولكنها لا تستطيع إنجاز التوصيات بالكامل نظراً لأن بعض أجزاء الإجراءات الموصى بها لا تقع ضمن سلطة الحكومة الاتحادية.

4- أما التوصيات التي تحيط ماليزيا علماً بها فهي عموماً توصيات تدعوا إلى إدخال تغييرات على القوانين واللوائح والسياسات القائمة في إطار زمني غير عملي أو تمس أموراً ليست ماليزيا في وضع يسمح لها بالنظر فيها. وماليزيا غير قادرة كذلك على تأييد بعض التوصيات التي تستند إلى مغالطات وقائعية. ورغم أن ماليزيا لا تستطيع قبول توصيات معينة، فإنها لا ترفض تماماً إمكانية إعادة النظر في تلك التوصيات، حسب الاقتضاء.

5- وليست الممارسة الحالية المتمثلة في تحديد موقف الدول من كل توصية ممارسة تيسيرية ولا عملية، نظراً لاختلاف مضمون التوصيات وسياقها. ويشمل ذلك التوصيات المعقدة للغاية أو غير الدقيقة، حيث يمكن لماليزيا أن تقبلها جزئياً ولكن ليس كلياً. وتحد هذه الممارسة من قدرة الدول على قبول المزيد من التوصيات. وعليه، فإن ذلك يتعارض مع روح الاستعراض الدوري الشامل، أي الحث على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل بلد ودعمها وتوسيع نطاقها. وفي هذا الصدد، ينبغي توسيع فئات المواقف من التوصيات إلى ما هو أبعد من قبولها أو الإحاطة علماً بها.

6- التوصيات التي تقبلها ماليزيا بالكامل:

55-8، 55-9، 55-25، 55-30، 55-50، 55-51، 55-52، 55-53، 55-54، 55-55، 55-56، 55-57، 55-58، 55-59، 55-60، 55-61، 55-62، 55-63، 55-69، 55-70، 55-71، 55-82، 55-83، 55-84، 55-93، 55-94، 55-95، 55-97، 55-105، 55-115، 55-116، 55-117، 55-118، 55-123، 55-127، 55-128، 55-132، 55-135، 55-136، 55-137، 55-14 3، 55-144، 55-145، 55-146، 55-147، 55-148، 55-150، 55-151، 55-155، 55-156، 55-157، 55-159، 55-160، 55-161، 55-162، 55-163، 55-164، 55-165، 55-166، 55-168، 55-169، 55-170، 55-171، 55-172، 55-173، 55-174، 55-175، 55-176، 55-177، 55-178، 55-179، 55-180، 55-181، 55-182، 55-183، 55-185، 55-186، 55-187، 55-188، 55-189، 55-190، 55-191، 55-192، 55-193، 55-194، 55-195، 55-196، 55-197، 55-198، 55-202، 55-203، 55-205، 55-206، 55-207، 55-208، 55-209، 55-210، 55-211، 55-212، 55-213، 55-214، 55-215، 55-220، 55-221، 55-222، 55-223، 55-224، 55-225، 55-226، 55-227، 55-228، 55-229، 55-230، 55-231، 55-232، 55-233، 55-234، 55-235، 55-237،

55-238، 55-243، 55-244، 55-245، 55-246، 55-247، 55-249، 55-250، 55-252، 55-253، 55-257، 55-258، 55-259، 55-260، 55-261، 55-262، 55-263، 55-264، 55-265، 55-266، 55-267، 55-268، 55-269، 55-270، 55-271، 55-272، 55-273، 55-274، 55-275، 55-276، 55-277، 55-278، 55-279، 55-280، 55-281، 55-282، 55-283، 55-284، 55-285، 55-286، 55-290، 55-291، 55-292، 55-294، 55-296، 55-297، 55-298، 55-299، 55-318، 55-319، 55-320، 55-321، 55-322، 55-324، 55-325، 55-326، 55-327، 55-328، 55-329، 55-330، 55-336، 55-347 و55-348.

7- التوصيات التي تقبلها ماليزيا جزئياً:

55-7 و55-10 و55-11 و55-33 و55-33 و55-36 و55-37 و55-42 و55-64 و55-64 و55-65 و55-67 و55-68 و55-87 و55-88 و55-88 و55-89 و55-90 و55-106 و55-106 و55-133 و55-133 و55-138 و55-139 و55-152 و55-153 و55-154 و55-158 و55-158 و55-184 و55-189 و55-119 و55-200 و55-201 و55-204 و55-248 و55-248 و55-251 و55-254 و55-255 و55-256 و55-256 و55-287 و55-288 و55-289 و55-293 و55-295 و55-317 و55-335 و55-338.

8- وأحاطت ماليزيا علماً بجميع التوصيات الأخرى الواردة في الوثيقة A/HRC/56/11.

9- وتود ماليزيا أن تقدم التوضيحات التالية بشأن عدة مسائل تتعلق بالتوصيات التي تقبلها جزئياً وتحيط بها علماً:

(أ) حقوق الطفل

- اتخذت ماليزيا تدابير مختلفة لتعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك تعديل قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال في عام 2023، للسماح بمقاضاة الجناة الموجودين خارج حدود ماليزيا. وتعكف ماليزيا أيضاً على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة وطنية شاملة وخطة عمل تركز على قضايا شاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك زواج الأطفال واستغلال الأطفال والحماية من الاستغلال عبر الإنترنت.
- كثفت ماليزيا جهودها لتحسين فرص الحصول على التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية من خلال نشر مواد التثقيف الصحي المصممة خصيصاً للمراهقين على المنصات الرقمية وفي إطار البرامج المدرسية وغير المدرسية.
- اتخذت ماليزيا العديد من التدابير للمواءمة بين الشريعة الإسلامية والقوانين المدنية، بما في ذلك إنشاء لجنة خاصة لمعالجة مسألة تنازع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات، وكذلك جماعة الشريعة الإسلامية التي تتألف من خبراء في الشريعة والقوانين المدنية لتقديم وجهات نظر عن مختلف القضايا، بما في ذلك الأطفال.

(ب) زواج الأطفال

- وضعت ماليزيا الخطة الاستراتيجية الوطنية لمعالجة أسباب زواج الأطفال 2020-2025 بهدف معالجة العوامل المؤدية إلى زواج الأطفال. ونظراً للطبيعة المعقدة والمتعددة القطاعات لهذه المشكلة، ستواصل ماليزيا الدعوة إلى التغيير داخل المجتمع من خلال حملات التوعية.

(ج) تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

- تود ماليزيا أن توضح أن ممارسة ختان الإناث في ماليزيا، والمعروفة أيضاً باسم الختان لا تسبب أي اعتلال أو وفيات للأمهات أو أي وفيات أو اعتلالات في فترة ما حول الولادة. وهذه الممارسة غير إلزامية بموجب القانون بل هي طوعية.

(د) التعليم والصحة

- تنص المادة 12 من الدستور الاتحادي على توفير التعليم الرسمي والمجاني لجميع الأطفال الماليزيين، بما في ذلك أطفال السكان الأصليين والأطفال المحرومون والأطفال ذوو الإعاقة في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى مساعدات حكومية.

- يُسمح للأطفال من غير المواطنين بالالتحاق بالمدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى مساعدات حكومية، شريطة أن يستوفوا الشروط ذات الصلة، بما في ذلك ما هو منصوص عليه في لوائح التعليم (قبول التلاميذ في المدارس، وحفظ السجلات وشروط الاحتفاظ بالتلاميذ في المدرسة) لعام 1998.

- أنشأت ماليزيا دليلين إرشاديين[1] في إطار الجهود المبذولة لتوفير التعليم لأطفال اللاجئين وأطفال العمال الإندونيسيين في المزارع. وستواصل ماليزيا اتخاذ المزيد من التدابير التقدمية نحو توسيع نطاق مرافق التعليم لجميع الأطفال.

- فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية، تطبق ماليزيا نظام التغطية الصحية الشاملة، الذي لا يميز بين الجنسية ووضع الهجرة. ومرافق الرعاية الصحية في ماليزيا متاحة للجميع وتوفر العلاج الطارئ المنقذ للحياة للجميع، بغض النظر عن حالة المواطنة.

- وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وفقاً للقانون الماليزي "قانون سن الرشد لعام 1971 (القانون 21)"، فإن خدمات الصحة الإنجابية التي تتطلب رعاية الوالدين أو الأوصياء وتنطوي على مخاطر حدوث مضاعفات تحتاج إلى موافقة الوالدين أو الأوصياء على المراهقين المعنيين.

(هـ) الشعوب الأصلية

- تعمل ماليزيا على وضع سياسة تنمية أورانج أسلي المتوقع طرحها على مجلس الوزراء الماليزي بحلول أوائل عام 2025. وستتضمن خطة عمل الدوحة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وآلياتها؛ وتدابير لحماية وصون الهوية الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية.

- ومن شأن سياسة تنمية أورانغ أسلي أن تيسر لمجتمع الشعوب الأصلية ممارسة حقوقه في مجالات مثل الأراضي العرفية، والتعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية، والقيادة، والهياكل الأساسية، والثقافة. وتسترشد سياسة تنمية أورانغ أسلي بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام2007 وخطة عام 2030.

- وبالنظر إلى أن كل ولاية في الاتحاد لها ولايتها القضائية الخاصة على مواردها الطبيعية، فإن ماليزيا ستواصل البحث عن أفضل طريقة لضمان حماية حقوق الشعوب الأصلية.

(و) المساواة وعدم التمييز

- تنص المادة 8 من الدستور الاتحادي لماليزيا على أن "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية القانون على قدم المساواة". وبموجب هذه المادة، وضعت ماليزيا بالفعل تشريعات مختلفة لتعزيز المساواة، مثل قانون التوظيف لعام 1955 [القانون 265] وقانون مكافحة التحرش الجنسي لعام 2022 [القانون 840].

(ز) الحريات الأساسية

- يكفل الدستور الاتحادي الماليزي الحق في حرية التعبير. وتعطي ماليزيا الأولوية لبيئة مواتية تمارس فيها حرية الرأي ممارسة مسؤولة. وقد أشركت ماليزيا باستمرار أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض تطبيق بعض القوانين، مثل قانون إثارة الفتنة لعام 1948 وقانون المطابع والمنشورات لعام 1984].

- لا يزال تطبيق قانون منع الجريمة لعام 1959 [القانون 297] وقانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) لعام 2012 [القانون 747] وقانون منع الإرهاب لعام 2015 [القانون 769] سارياً في ماليزيا. ولا تُطبق هذه القوانين إلا على الجرائم المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين، ولا تُستخدم بشكل تعسفي ضد أي أفراد أو جماعات بعينها. وتوجد ضمانات مختلفة لحماية حقوق المحتجزين، بما في ذلك الحق في اطّلاعهم على أسباب اعتقالهم، والحق في استشارة الممارسين القانونيين، والحق في تقديم طلب المثول أمام المحكمة وطلب المراجعة القضائية.

(ح) عقوبة الإعدام

- فيما يتعلق بالإلغاء التام لعقوبة الإعدام، تكرر ماليزيا تأكيد موقفها بشأن إنشاء نظام قانوني عادل ومنصف للجميع مع مراعاة آراء جميع الأطراف، بمن فيها أسر الضحايا والجناة.

(ط) العقوبة البدنية

- العقوبة البدنية شكل من أشكال العقوبة المنصوص عليها في القوانين الحالية في ماليزيا. ولا تُفرض هذه العقوبة إلا في حالات الجرائم الخطيرة ولا تنفذ إلا بناءً على أمر من المحكمة – ولا تتفق ماليزيا مع الرأي الذي يساوي بين والتعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعقوبة البدنية التي تمثل شكلاً قانونياً من أشكال العقوبة وهي تطبق بصرامة في ماليزيا.

وتؤكد ماليزيا أن الضرب بالعصا في المدارس ليس شكلاً من أشكال الإساءة بل هو شكل من أشكال التربية، ولا ينفذ بشكل تعسفي بل بناء على إجراءات صارمة وغير مؤذية – ويجب عدم اللجوء إلى الضرب بالعصا إلا كملاذ أخير وكشكل من أشكال غرس الانضباط لدى التلميذ، عندما يبدو أن جميع الجهود والتدابير الإدارية الأخرى لا توفر تغييراً إيجابياً في سلوك التلاميذ المعنيين.

(ي) إقامة العدل والمحاكمات

- يكرس القضاء الماليزي جهوده لكي تكون المحاكمات عادلة ولإرساء العدالة وفقاً للدستور الاتحادي، بما يضمن عدم حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية الشخصية إلا بما يسمح به القانون.

- ولضـــمان حق المواطنين وغير المواطنين في محاكمة عادلة في دعوى احتجاز غير قانوني مزعوم ضد سلطات خاصة وعامة على حد سواء، يُعرض المحتجزون على المحكمة للبت في أمرهم. ويمكن للمحتجز نفسه أو لأي شخص آخر ينوب عنه تقديم الطلب.

(ك) الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والامتثال لها وسحب التحفظات

- تواصل ماليزيا اتباع نهج ذي شقين، أحدهما هو التعجيل بالتوعية بمبادئ وصكوك حقوق الإنسان، والآخر هو إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية وبناء القدرات. وهذا النهج ضـــروري لتمكين ماليزيا من الوفاء بالتزاماتها ومســـؤولياتها بفعالية، وفقاً لنص المعاهدات وروحها.

(ل) حقوق العمل والحق في العمل والضمان الاجتماعي والعمال المهاجرون

- في إطار جهود تعزيز حماية الأمان الاجتماعي للعمال الأجانب، يُلزَم جميع أرباب العمل بتسجيل موظفيهم لدى منظمة الضمان الاجتماعي والمساهمة في نظام التأمين على الإصابة في العمل بموجب قانون الضمان الاجتماعي للموظفين لعام 1969 (المادة 4) ووضعت ماليزيا أيضاً التطبيق المحمول "العمل من أجل العمال"، وهو آلية من آليات التظلم المتاحة عبر الإنترنت لجميع العمال، المحليين والأجانب، من أجل تقديم الشكاوى.

(م) الاتجار بالأشخاص

- صـــدقت ماليزيا، في آذار/مارس 2022، على بروتوكول منظمة العمل الدولية لعام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري. وعدلت ماليزيا أيضاً قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين لعام 2007 في عام 2022، والذي يوسّـــع من بين أمور أخرى، تصنيف الضحايا، ويفرض عقوبات أشد على الجناة.

- ووقّعت ماليزيا ومنظمة العمل الدولية أيضاً على مذكرة تفاهم بشأن البرنامج القطري للعمل اللائق للفترة 2021–2025 لتنفيذ مشاريع بشأن السخرة وعمل الأطفال والاتجار باليد العاملة.

- وتعطي ماليزيا الأولوية أيضاً لنهج يركز على الضحايا بتوفير الرعاية والحماية للضحايا من خلال ثمانية دور إيواء حكومية، ووضع برنامج أخصائيي مساعدة الضحايا.

(ن) الجنسية

- تعمل ماليزيا على تعديل الأحكام الواردة في الجزء الثالث من الدســـتور الاتحادي كي تتمكن المرأة الماليزية من منح جنسيتها لأطفالها المولودين في الخارج بموجب القانون، على قدم المساواة مع الرجل.

(س) عديمو الجنسية

- ينص القانون الماليزي على أن جميع الأطفال المولودين في ماليزيا، بغض النظر عن جنسية والديهم أو وضعهم القانوني، يمكنهم اللجوء إلى إجراءات تسجيل المواليد الرسمية والحصول على شهادات الميلاد. وتقدم ماليزيا بشكل استباقي خدمات استشارية وتنفذ برامج توعية تتعلق بالوثائق الرسمية الوطنية، لا سيما في المناطق الريفية.

(ع) اللاجئون وملتمسو اللجوء

- تحترم ماليزيا مبدأ عدم الإعادة القسرية كقانون عرفي دولي لضمان عدم ترحيل أي شخص إلى بلد قد يشكل تهديداً أو ضرراً له.
- ورغم أن ماليزيا ليست دولة طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، فإنها تقدم المساعدة للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ماليزيا لأسباب إنسانية.
- يعمل التوجيه رقم 23 المعدَّل حديثاً في إطار مجلس الأمن القومي على تحسين الحماية الاجتماعية للاجئين وطالبي اللجوء بغض النظر عن خلفيتهم أو عمرهم أو جنسهم أو جنسيتهم. ومن بين المساعدات المقدمة الحصول على خدمات الرعاية الصحية والحصول على التعليم وفرص العمل.
- وستواصل ماليزيا العمل مع الشركاء الدوليين لمواصلة تحسين إدارة شؤون اللاجئين وطالبي اللجوء في ماليزيا وتسريع عملية إعادة توطينهم المنتظرة في بلد ثالث.

(ف) المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

- ترى ماليزيا أن سيادة القانون تعتمد على الإجماع الأخلاقي للمجتمع الذي لا يمكن تجاهله في دولة ديمقراطية. وفي ماليزيا، تؤثر المعتقدات الثقافية أو الدينية بشكل مباشر على الآراء والنظرة وكذلك على القانون فيما يتعلق بمسائل السلوكيات الجنسية والروح الأخلاقية للمجتمعات. ولا تمارس ماليزيا التمييز ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وحقوقهم محمية وفقاً لقوانيننا المحلية.

Notes

(1) Guideline for the establishment and registration for alternative learning centre to provide access to education for refugees' children" and "Guideline for the establishment and registration for community learning centre to provide access to education for Indonesian worker's children in the plantation.